

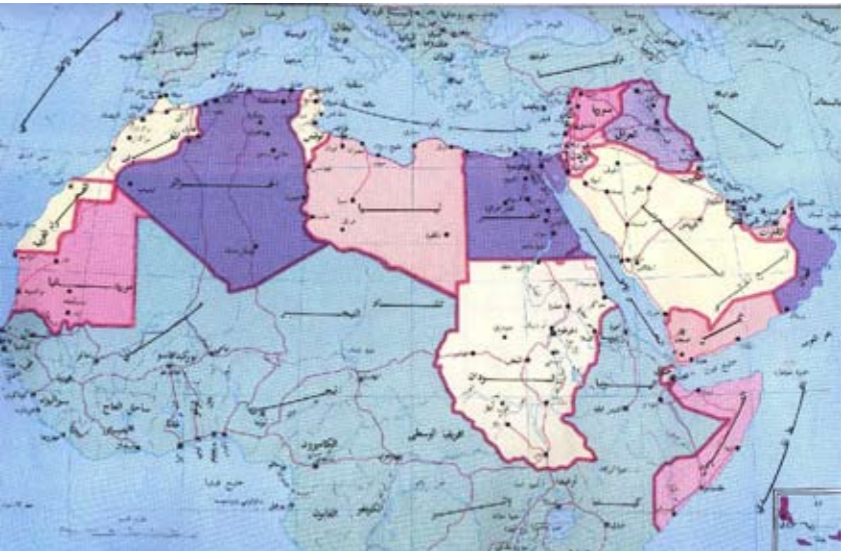


٥٢٥٧٤ دولاراً
متوسط نصيب
الفرد من الناتج
المحلي الإماراتي

١,٨٩ تريليون دولار حجم الناتج المحلي

كشفت تقرير عربي عن تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام ٢٠٠٨، قياساً بعام ٢٠٠٧ وذلك على الرغم من زيادة الضغوط التضخمية لهذه الدول وبدء انتشار آثار الأزمة المالية العالمية ابتداءً من النصف الثاني من العام الماضي.

وقدر تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور أحمد جويلي المقدم للدورة الوزارية العادية التسعين للمجلس الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الجارية بحوالي ١٨٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ مقابل ١٥٠١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ محققاً بذلك معدل نمو حوالي ٢٦,٤ بالمقارنة مع معدل نمو ١٤,٨٪ عام ٢٠٠٧ وهو



أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية منذ عام ٢٠٠٠.

وقال التقرير انه لم يطرأ اي تغيير يذكر على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل عام ٢٠٠٨ حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى، فيما ظلت الدول العربية الأقل دخلاً على حالها وهي السودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا تحتل المراتب الأربعة الأخيرة بين الدول العربية.

وقدر التقرير متوسط نصيب الفرد من

بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية في عام ٢٠٠٨ تظهر التباين الواضح في الأداء بين مختلف الدول العربية، حيث سجلت الدول العربية المصدرة للنفط بصفة عامة معدلات نمو أعلى من الدول العربية الأخرى، مستفيدة من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال معظم السنة.

ولفت التقرير إلى أن قطر والعراق حققتا أعلى معدلات نمو بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية خلال عام ٢٠٠٨، حيث سجلت قطر معدل نمو حقيقي بلغ ١٦,٤٪ مقابل ١٥,٣٪ عام ٢٠٠٧ فيما



حققت العراق معدل نمو بلغ ١٠,٩٪ مقابل ٥,٩٪.

وأوضح التقرير أن أداء النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط مثل الإمارات والسعودية والكويت وليبيا تحسن بشكل أساسي نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وزيادة الطلب المحلي على

قطر والإمارات والكويت
تحافظ على المراتب
الثلاث الأولى، وجيبوتي
وموريتانيا في
المرتبين الأخيرتين

ضوء ارتفاع عائدات التصدير، حيث حققت الإمارات معدل نمو حقيقي بلغ ٧,٤٪ خلال عام ٢٠٠٨ مقابل ٥,٢٪ عام ٢٠٠٧. وفي السعودية بلغ ٤,٢٪ مقابل ٣,٤٪ فيما بلغ في الكويت خلال الفترة محل القياس ٦,٣٪ مقابل ٤,٤٪.

أما في ليبيا فسجل معدل النمو الحقيقي ٦,٢٪ مقابل ٦٪ غير أن النمو بقي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ عند مستوى ٣٪.

وكشف التقرير تجاوز النمو بالأسعار الثابتة مستوى ٦٪ في كل من البحرين وسلطنة عمان وذلك على الرغم من تراجع هذه المعدلات بشكل طفيف عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ نتيجة ارتفاع التضخم في البلدين خاصة في عمان.

ولفت التقرير إلى أن تسع دول عربية سجلت معدلات نمو بالأسعار الثابتة تجاوزت ٥٪ حيث بلغ في الأردن معدل نمو حقيقي ٥,٦٪ عام ٢٠٠٨ مقابل ٦,٥٪ عام ٢٠٠٧ وفي تونس ٥,١٪ مقابل ٦,٣٪ وجيبوتي ٥,٨٪ مقابل ٥,١٪ والسودان ٧,٨٪ مقابل ٩,٧٪ فيما سجل في سوريا عام ٢٠٠٨ معدل نمو بلغ ٥,٢٪ مقابل ٦,٣٪ ولبنان ٦,٣٪ مقابل ٤٪ أما في مصر فسجل ٧,٢٪ مقابل ٧,١٪ وفي المغرب ٥,٤٪ مقابل ٢,٧٪ فيما حقق في موريتانيا معدل ٥,١٪ مقابل ١,٠٪ بينما سجل في اليمن معدل نمو بلغ ٣,٩٪ مقابل ٣,٣٪.

وحول معدلات التضخم في الدول العربية عام ٢٠٠٨ أشار التقرير إلى أن معدلات التضخم المقدر من خلال معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجلت ارتفاعاً لمتوسط معدل نمو الأسعار في الدول العربية عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٠,٢٪ مقابل ٧,٣٪ لافتاً إلى أن العراق سجل أدنى معدل للتضخم خلال العام الماضي بلغ ٢,٧٪ فيما سجل اليمن أعلى معدل للتضخم خلال العام نفسه، قدر بنحو ١٩٪.

فيما ثبت في جيبوتي عند ٥٪ وأيضاً في موريتانيا عند ٧,٣٪ بدون تغيير، وأشار التقرير إلى أن معدل التضخم ارتفع في الأردن خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٩٪ مقابل ٤,٧٪ في ٢٠٠٧ فيما بلغ في الإمارات ١١,٥٪ مقابل ١١,١٪ وسجل في تونس ٥٪ مقابل ٣,٣٪ أما في السعودية فبلغ المعدل عام ٢٠٠٨ نحو ٩,٩٪ مقابل ٤,١٪ في العام السابق عليه. ■